USCIRF– RECOMMENDED FOR COUNTRIES OF PARTICULAR CONCERN (CPC)

مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية (USCIRF) هي مفوضية حكومية فدرالية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي مفوضية مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، وتعمل على رصد ممارسة الناس حقوقهم في حرية الدين والمعتقد خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية، التي أُنشئت بموجب قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA) الصادر عام 1998، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات التي تطال حرية الدين او المعتقد خارج الولايات المتحدة، وتُقدّم كذلك التوصيات بشأن السياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية هيئة مستقلة وقائمة بذاتها، وليست مرتبطة بوزارة الخارجية الأمريكية. هذا التقرير السنوي الذي أعدته المفوضية لعام 2021 ثمرة عمل دؤوب اضطلع به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عامٍ كاملٍ بقصد توثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع وتقديم توصيات مستقلة بشأن السياسات إلى الحكومة الأمريكية. ورغم أن هذا التقرير السنوي لعام 2021 يشمل الأحداث التي وقعت في المدة ما بين شهري كانون الثاني (يناير) وكانون الأول (ديسمبر) من عام 2020، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة التي وقعت قبل أو بعد هذه المدة. وللاطلاع على المزيد من المعلومات عن المفوضية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني هنا أو الاتصال مباشرةً بمفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية على الرقم: (202-523-3240).

النتائج الرئيسية:

في عام 2020، ظلت أوضاع الحريات الدينية في سوريا، على نحو ما كانت عليه في العام السابق، محفوفة بأخطار جليلة، وبخاصةٍ في خضم الصراع والأزمة الإنسانية في البلاد. فقد فرض نظام الرئيس بشار الأسد سلطته بكل وحشية على السكان الذين يقيمون في المناطق الواقعة تحت سلطته، ومن ذلك سعيه نحو إحكام قبضته الفولاذية على الشؤون الدينية في تلك المناطق. أما في محافظة إدلب المحاصرة، فتواصل الجماعة الإسلامية المتطرفة التابعة لتنظيم القاعدة؛ وهي هيئة تحرير الشام التي صنفتها وزارة الخارجية الأمريكية – بموجب قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA) في كانون الأول (ديسمبر) بوصفها «كيانًا مثيرًا للقلق على نحو خاص» (EPC) – التنافس مع غيرها من الفصائل المتواجدة هنالك داخل وخارج حكومتها المعروفة باسم حكومة الإنقاذ السورية، من أجل بسط هيمنتها السياسية والعسكرية على المناطق المدنية هنالك. وفي هذه الأثناء، ما زالت القوات المسلحة التركية تبسط يدها على بعض المناطق شمالي سوريا؛ وهي المناطق التي استولت عليها في ثلاثة اجتياحات نفذتها بين عامي 2016 و2019؛ وهو ما يُلقي بظلاله على تلك الأقليات الدينية الموجودة في المناطق التي تشمل محيط عفرين، فضلاً عن رقعة من الأرض تمتد على طول ما يقرب من 75 ميلاً من غربي تل أبيض إلى شرقي رأس العين.

ما زالت الحكومة السورية، في المناطق التي يسيطر عليها النظام، تضطهد الطوائف والأفراد الذين ترى أنهم قد شاركوا في حركات المعارضة السياسية أو المسلحة أو أنهم قد دعموها. ففي المناطق التي ظلت في قبضة تلك الحكومة، أو تلك التي نجحت في استعادتها، ما زال النظام يُحكِم قبضته على الحياة السياسية والاقتصادية والدينية من مختلف جوانبها. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن الرئيس الأسد يُصِرُّ على تأطير سياسة حكمه بمفاهيم إسلامية، مع احتفاظه بمنهجه البعثي القومي العربي المعتاد، ليسحب بذلك شيئًا فشيئًا بساط المرجعية الدينية من تحت أقدام هيئة العلماء السنة، التي لا تتمتع إلا بهامش من الاستقلال، لصالح وزارة الأوقاف التي يسيطر عليها النظام. ورغم ما أبدته الحكومة من قلة اكتراث بشأن دُور العبادة وغيرها من الأماكن ذات الأهمية لدى الأقليات الدينية طوال عَقْد دامٍ من الصراع، إلا أنها ما زالت تتظاهر بأنها الحامية الوحيدة لتلك الطوائف، وذلك ضمنيًّا في مقابل عدم إثارة هذه الطوائف للمشاكل ودعمها للحكومة. غير أن هذا النظام كان، في واقع الأمر، يغض الطرف إلى حد بعيد عن أبناء تلك الأقليات الموجودة في المناطق التي يسيطر عليها، والذين لم تكن لهم سابقة في الانضمام إلى المعارضة، لتتحقق بذلك – في المقام الأول – نبوءته التي صنعها بيده وطالما تحدث عنها. لكن هذا النظام لم يغير شيئًا في خطابه الصارم تجاه تلك الطوائف، ولم يُرخ قبضته عليها. ومن ذلك، مثلاً، أن وزارة العدل، في كانون الأول (ديسمبر)، قد عاودت التشديد على تصنيفها الأيزيديين رسميًّا بوصفهم «طائفة» إسلامية، لا ديانة قائمة بذاتها؛ وإن لم تُعلِن ذلك حتى شباط (فبراير) 2021؛ فوضعت الأيزيديين بذلك تحت طائلة الشريعة الإسلامية وحالت بينهم وبين حقهم في تعريف أنفسهم بما هم عليه من اتِباعِهم ديانة أخرى.

غير أن منطقة شمالي سوريا وشرقها قد ظلت، في هذه الأثناء، وعلى نحو ما كانت الحال في الأعوام الماضية، تزهو بتفردها من ناحية أحوال الحريات الدينية البنّاءة فيها، وذلك على النقيض تمامًا من بقية المناطق في سوريا. وقد أرست الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا دعائم هذه الأوضاع عن طريق مؤسستها السياسية المتمثلة في مجلس سوريا الديمقراطية بما يضم من أعراق وطوائف متعددة، وبالدعم العسكري الذي تتلقاه من قوات سوريا الديمقراطية المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وما زالت هذه الإدارة تُفسِح المجال للمسلمين والمسيحيين والأيزيديين وغيرهم لممارسة هوياتهم الدينية علانيةً والتعبير عنها أو حتى تغييرها؛ وذلك في الوقت نفسه الذي تُحدق بها فيه الأخطار الجليلة من كل جانب جراء التهديدات التي تأتيها من تركيا والميليشيات المتحالفة معها وقوات النظام وفلول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- تصنيف سوريا بوصفها «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، وإعادة تصنيف هيئة تحرير الشام بوصفها «كيانًا مثيرًا للقلق على نحو خاص» (EPC)، لتورطهما في ارتكاب انتهاكات مُمَنْهَجة ومتواصلة وجسيمة بحق الحريات الدينية، على النحو الوارد تعريفه في قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA).

- فرض عقوبات محددة على الوكالات والمسؤولين الحكوميين السوريين، ومسؤولي هيئة تحرير الشام، وكذلك على قادة الميليشيات التابعة للجيش السوري الحر المدعوم من تركيا، مِمَّن تورطوا في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الحريات الدينية؛ وذلك بتجميد أصولهم و/أو بمنعهم من دخول الولايات المتحدة، على خلفية تورطهم في ارتكاب انتهاكات بعينها بحق الحريات الدينية، وبموجب الصلاحيات المالية وتلك المتعلقة بمنح تأشيرات الدخول فيما يتصل بحقوق الإنسان.
- ممارسة الضغط على تركيا والتواصل معها بقصد تحديد جدول زمني لانسحابها من جميع الأراضي التي احتلتها بفعل عملياتها التي جاوزت بها الحدود إلى شمالي سوريا وشرقيها، ومطالبتها – في غضون ذلك – بأن تأمر الفصائل المسلحة الخاضعة لسيطرتها أو نفوذها بوقف جميع الأعمال التي تُلحِق الضرر بالأقليات الدينية والعرقية في تلك المنطقة.
- الاعتراف بـالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا حكومةً محليةً شرعيةً، ومن ثَمَّ توسيع نطاق التفاعل الأمريكي مع مؤسسات هذه الإدارة، ورفع العقوبات عن جميع المناطق التي تحكمها، والمطالبة بضرورة مشاركتها في جميع الأعمال التي ينص عليها القرار الصادر من الأمم المتحدة رقم (2254)، ومنها المحادثات التي تُجرَى في جنيف لتسوية الصراع السوري «بوصف ذلك أساسًا لتحقيق الانتقال السياسي بقيادة سورية في إطار إجراء يأخذ بزمامه السوريون أنفسهم».
- الإسهام في الجهود التي تُبذَل في الأراضي الخاضعة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا من أجل تمويل البرامج المحلية هنالك وتطويرها بقصد نشر التسامح والتعددية الدينية، وتعزيز المناهج التعليمية لتلبية حاجات العوائل هنالك، ومن ذلك ما يكون بالنظر في الشواغل الخاصة لدى الأقليات الدينية والعرقية، وتعزيز الحريات الدينية وما يتصل بها من الحقوق.

الموارد والأعمال الرئيسية لدى مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية

- *جلسة الاستماع:* الذود عن الحريات الدينية في شمالي شرق سوريا
- *مقالة رأي:* يجب على القادة الأمريكيين التصدي للفظائع التي ترتكبها تركيا في شمالي سوريا

معلومات مرجعية

تشير التقديرات إلى أن عدد سكان سوريا يزيد قليلاً عن 20 مليون نسمة، وإن كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلت 6.6 ملايين لاجئ سوري، فضلاً عن 6.7 ملايين آخرين من المُهجَّرين داخليًّا؛ وذلك في نهاية عام 2020. ويتألف هذا العدد من أطياف دينية متنوعة؛ إذ يُمثِّل السنة نسبة قدرها 74% من عدد السكان، في حين يُشكِّل العلويون والشيعة والإسماعيلية نسبة قدرها 13%، بينما يُمثِّل الآشوريون والموارنة والأرمن وغيرهم من المسيحيين نسبة قدرها 10%، والدروز نسبة قدرها 3%؛ وإن كان ثمة عدد ضئيل من اليهود السوريين ما زالوا يسكنون دمشق وحلب. غير أنه من الصعب تأكيد صحة هذه الأعداد في خضم النزاع الدائر منذ عشر سنوات في البلاد، وذلك بسبب ذلك العدد الهائل من المُهجَّرين. وقد فرَّ من أبناء الأقليات الدينية عدد غفير للغاية – مقارنةً بنسبتهم من إجمالي سكان البلاد – في غضون عَقْدٍ دامٍ من الصراع هنالك؛ فقد غادر البلاد عدد من المسيحيين يكاد يبلغ – وفق بعض التقديرات – 677,000 فرد؛ لتتضاءل بذلك نسبتهم من نحو 10% إلى 3.6% من إجمالي عدد السكان.

ومع أن غالب سكان سوريا من السُّنَّة، إلا أن الأقلية الدينية العلوية قد أحكمت قبضتها على مفاصل الدولة السياسية والعسكرية منذ أن استولى حافظ الأسد؛ وهو والد الرئيس الحالي بشار الأسد، على السلطة عام 1970. وعلى مدى العقود الأربعة التي أعقبت ذلك، قبض نظاما الأسد بيدٍ من حديدٍ على زمام السلطة بفضل بنيةٍ مُعقَّدةٍ من الأيديولوجية البعثية، والقسر الغاشم، وإغراء النخب الاقتصادية، وغرس تصور مفاده قدرة النظام على حماية الأقليات الدينية الأخرى. ورغم ذلك كله، انهارت هذه البِنية الهشة على إثر انتفاضة شعبية هبت في شهر آذار (مارس) عام 2011، وتحولت – عقب رد الحكومة عليها بوحشية – إلى صراع مسلح على الصعيد المحلي في بادئ الأمر، وإن اتسعت دائرته فيما بعد لتشمل عددًا من الجهات الإقليمية والدولية بحلول منتصف عام 2015. وقد اتسم هذا الصراع منذ ذلك الحين بتجاهل الحكومة المطلق للخسائر التي تقع في صفوف المدنيين، ومن ذلك استهدافها للمشافي والكنائس، وحتى المدارس، في سعيها لسحق المعارضة بجميع أطيافها.

الأوضاع البنّاءة في ظل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا

لم تكتفِ الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بإعلانها التزامها المتزايد بتعزيز الحريات الدينية؛ بل زادت عليه بتنفيذها مُجمَل سياساتها هذه في وَسطٍ تُحدِق به الأخطار الخارجية الجسيمة، وتلتبسه الديناميات القبلية المعقدة التي تتقاطع مع انقسامات عرقية ودينية مستعصية، وغيرها من العقبات الكامنة هنالك. غير أن بعض التحديات ما زالت تعترض الحريات الدينية والسياسية على أرض الواقع، في تلك المناطق الخاضعة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، ومردها إلى تشابك العلاقة بين المُقَوِّمات الأساسية لهذه الإدارة، من جهة، والقومية الكردية والحركات المسلحة، من جهة أخرى. ومن بين هذه التحديات ما أوردته التقارير بشأن التجنيد الإجباري للقُصَّر واستمرار تخوف الطائفة السريانية المسيحية بشأن المناهج الدراسية، وإن خفَّت حدته، فضلاً عن التخوف المستمر والمتفشي للأقليات الدينية من تنظيم داعش ونظام الأسد والميليشيات المتحالفة مع تركيا. ورغم الجهود التي تبذلها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بصدق لتكفل الحريات الدينية وغيرها من الحريات لجميع أبناء الطوائف العرقية والدينية الخاضعة لحكمها، إلا أن هشاشة أوضاع هذه الحريات – على نحو ما تبدت عليه الأمور في عام 2020 – قد أفضت بهذه التركيبة السكانية المتنوعة دينيًّا وعرقيًّا إلى الارتياب بشأن مدي احتمال بقاء هذه الأوضاع في الأعوام المقبلة؛ وهو ارتياب له ما يُسوِّغه من الأسباب.

انتهاكات الحريات الدينية في ظل الاحتلال التركي

ظل الاحتلال التركي لرقعة واسعة من الأراضي على طول الشمال السوري، في عام 2020، يُمثِّل تهديدًا بالغًا لا يُلقِي بظلاله على الفئات المستضعفة في تلك المنطقة فحسب؛ بل يطول الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا نفسها. ويأتي هذا التهديد، في جزء كبير منه، من تركيا نفسها؛ إذ إن حكومتها وجيشها لا يميزان ما بين حزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي تُصنِّفه الولايات المتحدة بوصفه جماعة إرهابية، والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا؛ والسبب في ذلك يعود إلى

اشتراك هذه الإدارة في أصولها مع المعارضة التي يقودها الأكراد في سوريا، فضلاً عن تردي العلاقات بين حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب التابعة لقوات سوريا الديمقراطية. يمثل القصف التركي المتواصل على الضواحي المدنية الموجودة في المناطق الخاضعة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أو قوات سوريا الديمقراطية في شمالي سوريا، واحتمال توسعها في احتلالها، تهديدًا صريحًا للأقليات الدينية والعرقية التي تسكن تلك البلدات. وأما دعم تركيا الفصائل الإسلامية الأصولية في الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا (TSFA)، والمعروف أيضًا باسم الجيش الوطني السوري، ففيه غدر وإفساد في آن معًا؛ إذ ارتكب هؤلاء الذين تدعمهم تركيا العنف الديني، والاختطاف طلبًا للفدية، وغير ذلك من الفظائع. ومن ذلك، على سبيل المثال، الحصار الذي ضربه فيلق الشام – وهو فصيل من فصائل السوري الحر المدعوم من تركيا العاملة في عفرين التي تحتلها تركيا – على بلدة باصوفان، واعتقاله عددًا من أهلها في كانون الأول (ديسمبر)، ومنهم سيدة أيزيدية اسمها غزالة منان سلمو، والتي أوردت بعض التقارير أنها قد عُذِّبت تعذيبًا شديدًا خلال اعتقالها. بل إن هذه الميليشيا، وغيرها، قد خرَّبت أو هدَّمت عددًا من الأضرحة الأيزيدية في البلدة المذكورة نفسها وفي مختلف أنحاء المنطقة التي تحتلها تركيا؛ وهي الأضرحة التي ربما بلغ عددها 18 ضريحًا منذ عام 2018. كذلك، تواجه الطوائف السريانية والأرمنية، وغيرها من الطوائف المسيحية، تهديدات مماثلة لتلك. ومن ذلك ما حدث، على سبيل المثال، في آب (أغسطس) حين اعتقلت إحدى المحاكم التي يؤازرها الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا في عفرين رجلاً اسمه رضوان محمد؛ وهو كردي تحوَّل إلى المسيحية، واتهمته بالردة بسبب معتقداته.

السياسة الأساسية للولايات المتحدة

ظلت السياسة الأمريكية تجاه سوريا، في عام 2020، على ما كانت عليه من مجابهة للديناميات المعقدة والمتغايرة التي أربكتها منذ اندلاع شرارة الانتفاضة السورية عام 2011 وما تبع ذلك من انزلاق البلاد إلى هوة الصراع المسلح. ففي أواخر عام 2019، أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك، دونالد ج ترامب (Donald J. Trump)، سحب القوات الأمريكية من شمالي شرق سوريا؛ وهو ما دفع – في جزء منه – بتركيا إلى تكرار غزوها لبعض أجزاء من تلك المنطقة، وأثار حالة من اللَّبْس بشأن تواصل الشراكة بين الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية. غير أنه لم يمضِ وقت طويل حتى أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة ستحتفظ بحضورها العسكري – وإن كان محدودًا – في تلك المنطقة إلى أجل غير مسمى، وعلى ذلك بقيت الحال طوال عام 2020.

ما زالت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وسيطًا له أهميته البالغة في نقل المساعدات إلى المدنيين المحاصرين في سوريا. ففي أيلول (سبتمبر)، أعلن القائم بأعمال مدير الوكالة آنذاك، جون بارسا (John Barsa)، عن دفعة جديدة من المساعدات الإنسانية لسوريا بقيمة 720 مليون دولار، ليزداد بذلك إجمالي المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة منذ اندلاع شرارة الصراع إلى أكثر من 12 مليار دولار. وفي حزيران (يونيو) 2020، بدأ إنفاذ قانون قيصر لحماية المدنيين الصادر عام 2019؛ وهو القانون الذي فُرِض بموجبه عدد من العقوبات الأمريكية على المسؤولين في النظام السوري، فضلاً عن الكيانات والشركات التابعة للنظام، مِمَّن يُشتبَه بأنهم قد ارتكبوا الفظائع بحق المدنيين من سكان سوريا، أو أنهم قد أعانوا النظام على القيام بذلك.